

كقصة الخليل حيث قال فان الله ياتي بالناس من الشرف  
 ولان الرضا ثبات الحكم فلا ياتي باي دليل كان لا عند  
 البعض لانه لما لم يثبت الحكم بالعدة الاولي بعد انقطاع  
 في عرفه النظر واما قصة الخليل فان الحجته الاولي وهو  
 قوله في الذي يحيى ويعتيت. وللليل ما خافت الاستباه  
 والتلبس على العمى النقل الي عدة لا يكون فيها استباه  
 املا و الثالث كقولنا الكتابة عقد يحتمل العسخ بالاقالة  
 فلا تمنع الصرف الي الكفاية ايمان العتق المكاتب بنية الكفاية  
 يجوز. كما يبيع بالخيار والاجارة. اي باع عبد ابسط  
 للخيار يجوز لهما فقه بنية الكفاية وكذا اذا اجر عبد لم  
 اعتقه بنية الكفاية. فان قيل عندي لا يمنع هذا العقد  
 بل نقصان الرق. اي نقصان الرق يمنع الصرف الي الكفاية  
 فنقول الرق لم ينتقص ونبت هذا. اي عدم نقصان الرق  
 بعله اخري كما تقول الكتابة عقد معاوضة. فلا يوجب  
 نقصانا في الرق. وان ثبتت به بالعدة الاولي نعتي نظير الناعم  
 كما تقول احتمال العسخ دليل على ان الرق لم ينتقص وكلاما  
 صحيحان فالربح حق. لانه العدة اليه اوردها تدون  
 فاقته في قطع الشبهات بلا احتياج الي منع اخر. وان انتقل  
 الي حكم لاحاجة اليه او لعدة لاثبات حكم كذلك فهو باطل فصل

في البيع